

المحاضرة الخامسة:

إعجاز القرآن عند الباقلاني (ت: 403هـ) والجرجاني (ت: 471هـ)

بعد أن أتينا على شيء من بيان إعجاز القرآن عند علمين من أعلام المعتزلة (الجاحظ والرماني) في المحاضرة الرابعة؛ نُخصِّصُ هذه المحاضرة لعلمين من أعلام الأشاعرة؛ هما الباقلاني والجرجاني؛ فنقول:

المسألة الأولى: إعجاز القرآن عند الباقلاني رحمه الله (ت: 403هـ)

أولاً: مَنْ هو الباقلاني؟

- الباقلاني هو: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ البَصْرِيُّ البَاقِلَانِيُّ.

- متكلم على مذهب الأشاعرة، فقيه على مذهب المالكية، إمام بارع في عدة فنون؛ منها الأصول والعقيدة واللغة والفقه والكلام والجدل والمناظرة.

- له مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ من جملتها: إعجاز القرآن، الانتصار للقرآن، والتمهيد.

- ممَّا قِيلَ عَنْهُ أَنَّهُ: كَانَ وَرْدُهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عِشْرِينَ تَرْوِيحَةً فِي الحِضْرِ وَالسَّفَرِ، فَإِذَا فَرغَ مِنْهَا، كَتَبَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ وَرَقَةً مِنْ تَصْنِيفِهِ.

كان من أذكى العالم، ومن أبرع الناس في المناظرة، ومن طريف ما يُذكر عنه في ذلك: أَنَّهُ سار رسولاً عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى طَاعِيَةِ الرُّومِ، وَجَرَتْ لَهُ أُمُورٌ، مِنْهَا أَنَّ الْمَلِكَ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ خَوْجَةِ لِيَدْخُلَ رَاكِعاً لِلْمَلِكِ فَقَطِنَ لَهَا الْقَاضِي، وَدَخَلَ بِظَهْرِهِ. وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ لِزَاهِبِهِمْ: كَيْفَ الْأَهْلُ وَالْأَوْلَادُ؟ فَقَالَ الْمَلِكُ: مَهْ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّاهِبَ يَنْتَزِعُ عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: تُنْزَهُونَهُ عَنْ هَذَا، وَلَا تُنْزَهُونَ رَبَّ الْعَالَمِينَ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ! وَقِيلَ: إِنَّ الطَّاعِيَةَ سَأَلَتْ: كَيْفَ جَرَى لِرُؤُوسِ نَبِيِّكُمْ؟ يَقْصِدُ تَوْبِيخاً؛ فَقَالَ: كَمَا جَرَى لِمُرَيْمَ بِنْتِ عِمْرَانَ، وَبَرَّاهُمَا اللَّهُ، لَكِنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَأْتِ بِوَلَدٍ، فَأُفْحِمَهُ.

- تُوفِّيَ البَاقِلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ 403 هـ¹.

ثانياً: إعجاز القرآن عند الباقلاني من خلال كتابه (إعجاز القرآن)

الكلام عن إعجاز القرآن عند الباقلاني حديثٌ مُتَشَعَّبٌ؛ لذلك سنحاول أن نُركِّزَه في نقاطٍ كالاتي:

¹ القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج7، ص44 وما بعدها. و: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص269. و:

الذهبي، السير، ج17، ص190 وما بعدها.

- قيمة كتاب (إعجاز القرآن) وثناء العلماء عليه:

يعتبر كتاب الباقلاني (إعجاز القرآن) من أوسع الكتب التي ألفت لبيان إعجاز القرآن¹، قال الرافعي رحمه الله وهو يُؤرِّخُ للتأليف في الإعجاز: «وجاء القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة 403هـ، فوضع كتابه المشهور (إعجاز القرآن)؛ الذي أجمع المتأخرون من بعده على أنه باب في الإعجاز على حدة»². ثم قال عنه: «على أن كتابه قد استبد بهذا الفرع من التصنيف في الإعجاز، واحتمل المؤنة فيه بجملتها، من الكلام والعربية والبيان والنقد ووفى بكثير مما قصد إليه من أمهات المسائل والأصول التي أوقع الكلام عليها، حتى عدوه الكتاب وحده؛ لا يشرك العلماء معه كتاباً آخر في خطره ومنزلته وبعد غوره وإحكام ترتيبه وقوة حجته وبسط عبارته وتوثيق سرده، فانظر ما عسى أن يكون غيره مما سبقه أو تلاه»³.

- أهم مضافين الكتاب:

تناول الباقلاني رحمه الله في (إعجاز القرآن) عدة مواضيع، بعضها وثيق الصلة بالإعجاز، والآخر فيه شيء من الكلفة لتعليقه بالإعجاز، وسنحاول التركيز على القسم الأول، ومنه:

- أن نبوة النبي ﷺ معجزتها القرآن: الذي يوجب الاهتمام التام بمعرفة إعجاز القرآن، أن نبوة نبينا عليه السلام بنيت على هذه المعجزة، وإن كان قد أيد بعد ذلك بمعجزات كثيرة. إلا أن تلك المعجزات قامت في أوقات خاصة، وأحوال خاصة، وعلى أشخاص خاصة، ونقل بعضها نقلاً متواتراً يقع به العلم وجوداً، وبعضها مما نقل نقلاً خاصاً، إلا أنه حكى بمشهد من الجمع العظيم وأنهم شاهدوه، فلو كان الأمر على خلاف ما حكى لا نكروه، أو لا نكره بعضهم، فحل محل المعنى الأول، وإن لم يتواتر أصل النقل فيه. وبعضها مما نقل من جهة الأحاد، وكان وقوعه بين يدي الأحاد.

فأما دلالة القرآن فهي عن معجزة عامة، عمت الثقلين، وبقيت بقاء العصرين، ولزوم الحجة بها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد⁴.

¹ يُنظر: مصطفى مسلم، مباحث في إعجاز القرآن، ص74.

² الرافعي، إعجاز القرآن، ص106.

³ المرجع نفسه، ص107.

⁴ يُنظر: الباقلاني، إعجاز القرآن، ص8.

- أوجه الإعجاز: وقد أشرنا في مُحاضرةٍ سابقةٍ إلى أنَّه عدّها ثلاثةً، هي: 1 - الإخبار عن الغيوب المستقبلية. 2 - والإنباء عن قصص الأولين وسير المتقدمين مع أمية الرسول. 3 - وبراعة النظم والتأليف والرصف، ثم فصل هذا الإجمال بضرب الأمثلة الكثيرة على كل وجه من الوجوه التي ذكرها. وأغلب الوجوه التي ذكرها تتعلق بالإعجاز البياني. قال الأستاذ فضل عباس رحمه الله: «والباقلاني كان أكثر تفصيلاً في الوجه الثالث، بل إن كتابه يكاد يكون مبنياً على هذا الوجه؛ وهو كون القرآن بديع النظم عجيب التأليف، مُتَنَاهٍ في البلاغة»¹.

ولعل الجديد الذي أضافه على وجوه الإعجاز التي ذكرها من تقدّمه هو هذا التفصيل والردود المطولة التي ناقش فيها الآخرين، كنفى الشعر عن القرآن ونفى السجع عن القرآن. وقد أكثر الباقلاني من ذكر نصوص من خطب النبي صلى الله عليه وسلّم وخطب أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وغيرهم من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم.

وكان قصده من سوق هذه النصوص الطويلة ليتدبرها العاقل حتى يقع له الفصل بين كلام الآدميين وبين كلام رب العالمين، ويعلم أن نظم القرآن يخالف نظمهم، ويتبين الحد الذي يتفاوت بين كلام البليغين والخطيبين والشاعرين؛ وبين نظم القرآن جملة. كما اختار نماذج من الشعر المشهود له بالجودة من شعر امرئ القيس وشعر البحترى. ومن خلال نقده لقصيدة امرئ القيس وقصيدة البحترى ذكر بعض الآيات وأبرز وجوه الإعجاز فيها².

- ردُّ القول بالصرّفة: وقد أشار إليها بقوله: «معنى قولنا: "إن القرآن معجز" على أصولنا: أنه لا يقدر العباد عليه. وقد ثبت أن المعجز الدال على صدق النبي ﷺ لا يصح دخوله تحت قدرة العباد، وإنما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه»³. ثمّ شرح هذا المعنى بشيءٍ من التّفصيل، ومن جُمَلته قوله: «فلو كان هذا من ذلك القبيل، أو من الجنس الذي عرفوه وألفوه - لم تزل أطماعهم عنه، ولم يدهشوا عند وروده عليهم، فكيف وقد أمهلهم وفسح لهم في الوقت، وكان يدعو إليه سنين كثيرة، وقال عز من قائل: (أَوْ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ)، وبظهور العجز عنه بعد طول التّقرّيع والتّحدي، بان أنه خارج عن عاداتهم، وأنهم لا يقدرّون عليه. وقد ذكرنا أن العرب كانت تعرف ما يباين عاداتها من الكلام البليغ، لأن ذلك طبعهم

¹ فضل عباس، إعجاز القرآن الكريم، ص54.

² يُنظر: مصطفى مسلم، مباحث في إعجاز القرآن، ص75.

³ الباقلاني، إعجاز القرآن، ص288.

ولغتهم، فلم يحتاجوا إلى تجربة عند سماع القرآن، وهذا في البلغاء منهم، دون المتأخرين في الصنعة. والذي ذكرناه يدل على أنه لا كلام أزيد في قدر البلاغة من القرآن. وكل من جوز أن يكون للبشر قدرة على أن يأتوا بمثله في البلاغة - لم يمكنه أن يعرف أن القرآن معجز بحال»¹.

وأصرح منه في الدلالة نقله عن أهل الصرفة قولهم: هلاً قلتم: إن من قدر على جميع هذه الوجوه البديعة بوجه من هذه الطرق الغريبة - كان على مثل نظم القرآن قادراً، وإنما يصرفه الله عنه ضرباً من الصرف، أو يمنعه من الإتيان بمثله ضرباً من المنع، أو تقصر دواعيه إليه دونه، مع قدرته عليه. وردّه على ذلك بقوله: «ومما يبطل ما ذكروه من القول "بالصرفة" أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها "الصرفة" - لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون المنع هو المعجز، فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه»².

- القدر المعجز: وهذه المسألة كذلك ذكرنا من قبل رأي الأشاعرة فيها، وأنه سورة من القرآن أو ما يعادلها مما يتبين به ملامح الأسلوب وخصائص التراكيب.

- بعض ما انتقد على الباقلاني في (إعجاز القرآن):

على ما قدمنا في وصف كتاب الباقلاني رحمه الله من أنه جليل في بابه، وأصبح عمدة المصنّفين من بعده؛ فإنّه - كأبي عملٍ بشريّ -، لم يسلم من نقد، ومن ذلك ما قال الرافعي رحمه الله: «والغريب أنه لم يذكر فيه كتابي الواسطي ولا كتاب الرماني، ولا كتاب الخطابي الذي كان يعاصره، وسنشير إليه، وأوماً إلى كتاب الجاحظ بكلمتين لا خير فيهما، فكأنه هو ابتداء بالتأليف في الإعجاز بما بسط في كتابه واتسع، وفي ذلك ما ثبت لنا أن عهد هذا التأليف لا يُرد في نشأته إلى غير الجاحظ.

على أن كتاب الباقلاني وإن كان فيه الجيد الكثير، وكان الرجل قد هذبه وصفاه وتصنّع له، إلا أنه لم يملك فيه بادرة عاجها هو من غيره، ولم يتحاش وجهاً من التأليف لم يرضه من سواه، وخرج كتابه كما قال هو في كتاب الجاحظ: "لم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى"؛ فإن مرجع الإعجاز فيه إلى الكلام، وإلى شيء من المعارضة البيانية بين جنس وجنس من القوم، ونوع وآخر من فنونه، وقد حشر إليه أمثلة من كل قبيل من النظم والنثر، ذهبت بأكثره وغمرت جملته، وعدّها في محاسنه وهي من عيوبه. وكان الباقلاني - رحمه الله وأثابه - واسع الحيلة في العبارة؛ مبسوط اللسان إلى مدى بعيد، يذهب في ذلك مذهب الجاحظ ومذهب مقلده ابن العميد، على بصيرٍ وتمكنٍ وحسنٍ تصرف، فجاء كتابه وكأنه في غير ما وضع له، لما فيه من الإغراق في الحشد،

¹ المصدر السابق، ص 289.

² الباقلاني، إعجاز القرآن، ص 30.

والمبالغة في الاستعانة، والاستراحة إلى النقل، إذ كان أكبر غرضه في هذا الكتاب أن "ينبه على الطريقة ويدل على الوجه، ويهدي إلى الحجة"، وهذه ثلاثة لو بُسط لها كل علوم البلاغة وفنون الأدب لوسعتها، وهي مع ذلك حشوٌ ووصلٌ¹.

وجملة ما في هذه الانتقادات ثلاثة أمور هي:

- عدم الإشارة إلى من سبقه إلى التأليف في باب إعجاز القرآن الكريم، خاصةً وأنه استفاد من بعضهم؛ فنقل على سبيل المثال فصلاً كاملاً في البلاغة عن الرماني رحمه الله ولم يُشر إليه².

- انتقاده للجاحظ وكتابه (نظم القرآن)، مع اختلاف سبب التأليف وعصره بين الرجلين.

- إغراقه في الاستطراد في تحليل النصوص وإيراد الخطب والأشعار والتقول، مما يُبعد المتلقي عن استيعاب الفكرة، كما أشار على ذلك بعض الباحثين بقوله: «يظهر في كتاب الباقلاني الغموض والاستطراد، والتكرار، وعدم الترتيب للمسائل، وعدم التناسق والانتظام»³.

وهي نقداً؛ وإن كانت تبدو منطقيّة مقبولة؛ فإنها لا تغضُّ من قيمة الكتاب باعتراف الرافعي رحمه الله نفسه، لأنّه ضمّنه كما قال (روح عصره) وروح ذلك العصر المناقشات وردُّ الشبهات، والتطويل في الحجاج.

المسألة الثانية: إعجاز القرآن عند الجرجاني رحمه الله (ت: 471هـ)

أولاً: من هو الجرجاني؟

- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني.

- شيخ العربيّة، وكان شافعياً، عالماً، أشعريّاً، ذا نُسكٍ ودين، وكان آيةً في النحو.

- له الكثير من المصنّفات في علوم اللّغة العربيّة تدلُّ على جلاله قدره، من أشهرها ممّا هو مطبوعٌ موجودٌ بين أيدينا اليوم: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والعوامل المئة.

- ممّا قيل فيه أنّه: كان ورعاً قانعاً، دخل عليه لصّ، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، وهو في الصلّاة فما قطعها.

¹ الرافعي، إعجاز القرآن، ص 106-107.

² يُنظر: صالح العليوي، الإعجاز القرآني بين الرماني والباقلاني، ص 209.

³ صالح العليوي، الإعجاز القرآني بين الرماني والباقلاني، ص 210.

- تُؤيِّ الجرجانيُّ رحمه الله سنة 471هـ¹.

ثانياً: إعجاز القرآن عند الجرجاني من خلال (دلائل الإعجاز)

لعبد القاهر الجرجاني رحمه الله ثلاثة كتب لها علاقة مباشرة بإعجاز القرآن؛ هي: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والرسالة الشافية؛ أمّا (أسرار البلاغة) ولعله أوّلها تصنيفاً من حيث الزمن²، فلم يرد فيه الكلام عن الإعجاز البتّة، وأمّا هو تفرّعات وتقاسيم، وتحليل لكلام البلغاء والشُعراء، ورفيع الكلام البشري على وجه العموم، توطئة للكلام عن إعجاز القرآن في (الدلائل)، وأمّا (دلائل الإعجاز)؛ فإنّه أبان فيه عن رأيه في الإعجاز؛ وأنّه بالنّظم، وأمّا (الرسالة الشافية)؛ فإنّه خصّصها للردّ على القائلين بالصرّفة.

ولعلنا في هذا المقام نقصّر الكلام على (دلائل الإعجاز)، فنقول:

- الإعجاز في النّظم:

- أشهر شيء عرّف به الجرجاني رحمه الله (مسألة النظم)، ومعنى (النّظم) على ما بيّن هو رحمه الله: «إنما هو توخّي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله»³.
ولا شك أنّ هذا التعلّق راجع إلى معاني الكلم، لا إلى ذوات ألفاظها. وهذه المعاني أيضاً، لا يتّضح تناسقها إلّا من خلال السياقات المختلفة التي ترد ضمنها، وهي وحدها التي تكشف ما فيها من تلاؤم وعدمه.

- ولذلك فإن الجرجاني رحمه الله لم يكن يرى المزية في الألفاظ المفردة، لا في معانيها، ولا في جرسها وصوتها، ولا في غير ذلك، إلّا أن تُنظم في تركيب يُؤدي معنى معيناً، ويشرح ذلك بمثال فيقول: «وإن أردت مثلاً فخذ بيتَ بشار:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا * وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبهُ

وانظر هل يُنصوّر أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكّر في "مثار النقع"، من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكّر في "فوق رؤوسنا"، من غير أن

¹ يُنظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 264. و: الذهبي، السير، ج 18، ص 432. و: ابن شاعر، فوات الوفيات، ج 2، ص 369.

² وبذلك جزم الأستاذ محمد أبو موسى في شرحه على الكتاب؛ لأنّه بمثابة المقدّمة المنطقيّة للكلام عن الإعجاز.

³ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 452.

يكون قد أراد أن يُضيفَ "فوق" إلى "الرؤوس"، وفي "الأسياف" من دون أن يكون أرادَ عطفها بالواو على "مثار"، وفي "الواو" من دون أن يكون أرادَ العطفَ بها، وأن يكون كذلك فكَرَّ في "اللَّيل" من دون أن يكون أرادَ أن يجعله خبراً "لكأن"، وفي "تَهاوى كواكبُه" من دون أن يكون أرادَ أن يجعلَ "تَهاوى" فعلاً للكواكب، ثم يجعلَ الجملةَ صفةً "للَّيل" لِيَتِمَّ الذي أرادَ من التشبيه؟ أم لم يخطر هذه الأشياءُ بباليه إلا مُراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي نراها فيها؟ وليت شعري، كيف يُتصوَّرُ وقوعُ قصدٍ منك إلى معنى كلمةٍ من دون أن تريدَ تعليقها بمعنى كلمةٍ أخرى؟¹

ويستطرِدُ في شرح بعض الأمثلة التي تبينُ رأيه، ثم يقول: «فقد أراك ذلك، إن لم تُكابِرْ عقلَكَ، أنَّ "النَّظْمَ" يكون في معاني الكَلِمِ دونَ ألفاظِها، وأنَّ نَظْمَها هو تَوَحِّي معاني النحو فيها»².

وفي هذا الصِّدَد يقول الدكتور إحسان عباس: «ما المقصود بالنَّظْم والتأليف، وهما مترادفان في رأي عبد القاهر؟ يقرّر الجرجاني أولاً، أنه ليس للفظه في ذاتها؛ لا في جرسها ولا دلالتها ميزة أو فضل أولي، وليس بين لفظه وأخرى في حال انفراد كل منهما عن الأخرى من تفاضل؛ لا يُحكَم على اللفظة بأيِّ حكم قبل دخولها في (سياق) معيّن، لأنّها حينئذٍ - وحسب - تُرى في نطاق من التلاؤم أو عدم التلاؤم، وهذا السِّياق هو الذي يُحدث (تناسق الدلالة)، ويبرّر فيه (معنى) على وجه يقتضيه العقل ويرتضيه. ويربط الألفاظ في سياق، يكون وليد الفكر لا محالة، والفكر لا يضع لفظه إزاء الأخرى لأنه يرى في اللفظة نفسها ميزة فارقة، وإنما يحكم بوضعها لأنّ لها معنى ودلالة بحسب السِّياق نفسه، ولهذا كانت (المعاني) لا الألفاظ، هي المقصودة في إحداث النَّظْم والتأليف؛ فلا نظم في الكلم ولا تأليف، حتّى يُعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وبهذا يكون اللفظ تابعاً للمعنى، بحسب ما يتمّ ترتّب المعنى في النفس»³.

لذلك يقرّر الجرجاني في أواخر كتابه (الدلائل) جازماً: «أنّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن، إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه، ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنّها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنّه لا مُستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غارَّ نفسه بالكاذب من الطَّمع، ومُسلم لها إلى الخدع، وأنّه إن أبي أن يكون فيها، كان قد أبي أن يكون القرآن معجزاً بنظمه»⁴.

¹ الجرجاني، الدلائل، ص 411-412.

² الجرجاني، الدلائل، ص 415.

³ إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 420.

⁴ الجرجاني، الدلائل، ص 526.

- أمثلة تُقَرَّبُ قضيَّةَ النَّظْمِ عند الجرجاني

- استهلَّ الجرجانيُّ رحمه الله تيسير هذه المسألة بأمثلة بسيطةٍ ليرتقي بعدها إلى أمثلة من القرآن الكريم، وممَّا ساقه في هذا قوله: «واعلم أنَّ مَثَلَ واضِعِ الكلامِ مَثَلُ مَنْ يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعضٍ حتى تصير قطعةً واحدةً. وذلك أنك إذا قلت: "ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضرباً شديداً تأديباً له"، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلَّها على مفهومٍ، هو معنَى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ، كما يتوهمه الناسُ. وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكلم لتُفيدَهُ أنفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتُفيدَهُ وجوهَ التعلُّق التي بين الفعل الذي هو "ضرب"، وبينَ ما عملَ فيه، والأحكام التي هي محصولُ التعلُّق.

وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من "عمرو"، وكون "يوم الجمعة" زماناً للضرب، وكون "الضرب" ضرباً شديداً، وكون "التأديب" علةً للضرب، أيتصوَّر بها أن تُفردَ عن المعنى الأول الذي هو أصلُ الفائدة، وهو إسنادُ "ضرب" إلى "زيد"، وإثباتُ "الضرب" به له، حتى يُعقلَ كونُ "عمرو" مفعولاً به، وكون "يوم الجمعة" مفعولاً فيه، وكونُ "ضرباً شديداً" مصدرًا، وكونُ "التأديب مفعولاً له" من غير أن يخطُرَ ببالك كونُ "زيد" فاعلاً للضرب؟

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصوَّر، لأن "عمراً" مفعولٌ لضرب وقعَ من "زيد" عليه، و "يوم الجمعة" زمانٌ لضربٍ وقعَ من زيد، و "ضرباً شديداً" بيانٌ لذلك الضرب كيف هو وما صفتُه، و "التأديب" علة له وبيانٌ أنه كان الغرضُ منه. وإذا كان ذلك كذلك، بانَ منه وثبتت، أنَّ المفهومَ من مجموع الكلم معنَى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ¹.

- ومن الأمثلة التي بيَّنَ بها الجرجانيُّ رحمه الله مزيَّةَ النَّظْمِ في القرآن الكريم:

- قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم:4]. قال رحمه الله: «ومن دقيق ذلك وخفيته، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزيَّة موجباً سواها، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم، وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم ولا هذه المزيَّة الجليله، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام مجرد الاستعارة، ولكن لأن سلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده، مبيناً أنَّ ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول، إنما كانا من أجل

¹ الجرجاني، الدلائل، ص 412-413.

هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملازمة، كقولهم: "طاب زيدٌ نفساً"، و "قر عمرو عيناً"، و "تصبب عرفاً"، و "كرم أصلاً"، و "حسن وجهاً" وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه [...] .

فإن قلت: فما السبب في أن كان "اشتعل" إذا استعير للشيب على هذا الوجه، كان له الفضل؟ ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البيئونة؟ فإن السبب أنه يُفيد، مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى، الشمول، وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعمم جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتد به. وهذا ما لا يكون إذا قيل: "اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس"، بل لا يُوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة¹.

- وقريب من هذا المثال، مما يتصل ب(التَّمييز المَحْوَل)؛ قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) [القمر: 12]، قال رحمه الله: «وَنظِيرُ هَذَا فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ ﷻ: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)، "التفجير" للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أُسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا، مثل الذي حصل هناك؛ وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عُيُونًا كُلِّهَا، وأن الماء قد كان يُفوق من كل مكانٍ منها، ولو أُجرى اللفظ على ظاهره فقيل: "وفجّرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض"، لم يُفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتَبَحَّس من أماكن منها².

- ومن الأمثلة على ذلك في باب (حذف المفعول) قوله تعالى: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) [القصص: 23]، قال رحمه الله: « وإن أردت أن تزداد تبيناً لهذا الأصل، أعني وجوب أن تُسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب، فانظر إلى قوله تعالى: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ)، فيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذا المعنى: "وجد عليه أمة من الناس يسقون" أغنامهم أو مواشيهم، و"امرأتين تذودان" غنمهما، و"قالتا لا نسقي" غنمنا، "فسقى لهما" غنمهما.

ثم إنّه لا يخفى على ذي بصيرة أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُترك ذكره ويُؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يُعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا

¹ الجرجاني، الدلائل، ص100-101.

² المصدر نفسه، ص102.

سَقِيَّ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ عَبْدٍ ذَلِكَ سَقِيَّ، فَأَمَّا مَا كَانَ الْمِسْقِيَّ؟ أَعْنَمًا أَمْ إِبِلًا أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَخَارِجٌ عَنِ الْغَرَضِ، وَمُؤَهِّمٌ خِلَافَهُ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "وَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ غَنَمَهُمَا"، جَازَ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُنْكَرِ الذُّودَ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَوْدٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَوْدٌ غَنَمٌ، حَتَّى لَوْ كَانَ مَكَانَ الْغَنَمِ إِبِلٌ لَمْ يُنْكَرِ الذُّودَ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "مَا لَكَ تَمْنَعُ أَخَاكَ؟"، كُنْتَ مُنْكَرًا الْمَنْعِ، لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مَنْعٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَنْعٌ أَخٍ، فَاعْرِضْهُ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَمْ تَجِدْ لِحَذْفِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا النَّحْوِ مِنَ الرَّوْعَةِ وَالْحُسْنِ مَا وَجَدْتَ، إِلَّا لِأَنَّ فِي حَذْفِهِ وَتَرْكِ ذِكْرِهِ فَائِدَةً جَلِيلَةً، وَأَنَّ الْغَرَضَ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى تَرْكِهِ»¹.

¹ الجرجاني، الدلائل، ص161-162.